

مطية الكذب فيعلم ان ما زعموه يحتمل الصدق والكذب فكانه قبل الخبر  
ولما بان يقول اذا تصور من الكلام الاول الصدق فيما زعموا وتزد  
هل ولا يتبع ذلك الصدق ام لا وكان المقام مقام الرده بحسب التاكيد  
بان يقال انهم كصادقون مثلا وقد يجب بان السؤال لما كان ففلا  
انتهى بالجواب مطابقتها والتاكيد تقديري بشئ القسم اي صدقوا والله  
مثلا منع ق وفيه جواب آخر نظريه فراجعها وكتب ابنه قوله  
كانه قيل صدقوا ام كذبوا هكذا في المشايخ فراجعها عدم التاكيد  
ان السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التاكيد ونزاع السيد  
السند في كون التصريح وام سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر  
التاكيد ثم بعد ترتيبه لما ذكره السيد قال بناه ليرى ان المطلوب التقدير  
اذا دار الكلام بين النفي والايجاب لا معنى للسؤال بالهتق وام  
اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق باحد هالاه معذوق عنه معرفة  
كل احد الا توكيده لا يقال ان زيد قام ام لم يقم والمعارف في مثله  
السؤال عن جانب يهتم به يقال صدقوا وهم يحسب التاكيد للتردد  
فيه ويكيد توكيد التاكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والوجه  
ان المراد زعم العواذل انني في غمرك تنكشف فالزعم في معناه  
المشهور ولما كان زعمهم مرتبا سال انهم هل صدقوا فاجاب بانهم  
صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم  
في كونه في الغمرك وقوله ولكن غيري لا يجلب اشارة الى كذبهم في  
اعتقاد الا بخلاف القول وايضا قال ع ق ونعود ايضا الى تقسيم آخر  
في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استوفى عنه الحديث والاثبات  
بوصفه المشعر بالعلية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو ايضا  
من كونه جوابا عن السؤال عن السبب او عن غيره الذي هو  
حاصل التقسيم السادس فمقول منه كذا <sup>بإعادة اسم كذا</sup>  
للإجابة او بمعنى مع والمراد بالاسم ما قبل المصغرة او وقع عنه الاستئناف  
اي لا يجله <sup>بإعادة اسم كذا</sup> واميل الكلام استوفى كذا اي بعد بنايه للمفعول  
فحذف المفعول اي في الاصل الاول الذي هو نايب فاعل وهذا

الاصول

الاصول الثاني وهو لفظ الحديث وقوله ونزل الفعل منزلة الملام  
اي فانيب الجر والواحد المصدر المضموم من استوفى لتا وبه نافع  
عنه الاستئناف وهذا هو المشا ر اليه بقول الثماني او مع التامد يؤخذ  
مع ق فيكون من قبيل صيل بيته الغير والنزوات قال في الاطول  
ولاداعي ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجح  
اليه ضمير منه اي ما استوفى الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون  
الحديث لان الاستئناف حديثه اه ومنه يعلم ان الاستئناف الراجح  
اليه ضمير منه بمعنى الحديث <sup>بإعادة اسم كذا</sup> خواصنت انت ضبطت  
بتا الخطاب مع انه يبيح ان تكون التا لم تكلم ليتناسب مع احسن  
في المثال الثاني لانه يتعين فيه ان تكون التا الخطاب والا لقال  
صديقي القديم <sup>بإعادة اسم كذا</sup> ومنه ما يبيح لم يعبر بالاعادة لان الصيغة  
لم تذكر اولاصي تقاد <sup>بإعادة اسم كذا</sup> لترتيب الحديث عليه اي الصفة وذكر  
باعتبارها وصف <sup>بإعادة اسم كذا</sup> لماذا احسن اليه بصيغة الماضي وهذا راجع  
الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير المين طب من السامعين كما علم  
من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب وليس  
بصيغة المضارع ويقدر السائل الخطاب لانه لا معنى لسؤال الشخص  
عن سبب فعله الا ان يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله  
او هل هو الذي راجع الى المثال الثاني وتقدير السؤال فيه من المين طب  
لا اشتمال الجواب على الخطاب ففي كلام الثماني اشارة الى انه لا يتعين  
تقدير السؤال من المين طب كما في المثال الاول ففي كلام الثماني تقديري  
على طريق اللغز والنشر المرتب على ما في الغمرك لكن لا يخفى صحة  
تقديره هل هو الذي في المثال الاول ايضا وكتب ابنه قوله ماذا احسن  
اليه سؤال عن السبب المطلق فما سبب عدم التاكيد في الجواب  
وعلم ما يعني عنه وهل هو حقيقة بالاصحاب سؤال عن السبب  
الخاص فما سبب ذكر ما يعني منه التاكيد في الجواب وهو موجب  
الاستحقاق <sup>بإعادة اسم كذا</sup> لا اشتمال له على بيان السبب الموجب للحكم  
هنا هو الاصلان وقد يقال في الاول ايضا بيان السبب وهو كونه